أثر التغيرات في حجم الدين العام على النمو الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٥ – ٢٠٢٠

The Impact of the Changes in the Public Debt on the Economic Growth in Iraq from 2005 to 2020

أ. د نزار كاظم الخيكاني [١]

Prof. Nizar Kadhim Al-Khigani (PhD)

م. علياء كاظم عيال [٢]

Lect. Alia Kadhim Aiyal

م.م علية جسام محمد [٣]

Assit.Lect. Aliya Jassam Mohammed

الخُلاصة

يهدف هذا البحث الى تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والدين العام المتمثل بـــ(الدين الداخلي و الدين الخارجي) في العراق للمدة ٢٠٠٥– ٢٠٢٠ باستخدام المنهج التحليلي و الكمي لقياس أثر التغيرات في حجم الدين العام على النمو الاقتصادي ،وتوصلت الدراسة الى ان الدين العام في العراق يتسم بالارتفاع المستمر بسبب زيادة الانفاق الحكومي التشغيلي وبالتالي يتسبب في عجز

١– جامعة القادسية/ كلية الادارة و الاقتصاد

٢– جامعة الفرات الاوسط التقنية، المعهد التقني / المسيب

٣– جامعة الفرات الاوسط التقنية، المعهد التقني / المسيب

الموازنة العامة ومن ثم الى تراكم الدين العام وهذا يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ،كما أوصت الدراسة الى وضع سقف محدد للنفقات العامة للدولة و زيادة فرص القطاع الخاص في الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الدين الحكومي العام، الدين الداخلي، الدين الخارجي، النمو الاقتصادي.

Abstract

This study aimed to analyze the relationship between economic growth and public debt represented by (internal debt and external debt) in Iraq for the period 2005-2020 using the analytical and quantitative approach to measure the impact of the volume of public debt on economic growth. The study concluded that the public debt in Iraq is characterized by a continuous rise due to the increase in operational government spending and thus causes a deficit in the public budget and thus to the accumulation of public debt, and this negatively affects economic growth. And increasing opportunities for the private sector to invest.

Keywords: General government debt, internal debt, external debt, economic growth.

المقدمة

ان الدين العام يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي خصوصا اذا ما تخطى المستويات المقبولة ومن الواضح ان الارتفاع المستمر في الدين الداخلي (ID) و الدين الخارجي (ED) في العراق هو نتاج لزيادة النفقات الحكومية التشغيلية و هذا يعني ان الدين العام لم يكن يستخدم لأغراض أو مشاريع استثمارية و هذا ناتج عن عجز الموازنة والذي يُعد السبب الاساس لارتفاع معدلات الدين العام.

وهذا يعني ان كل زيادة في الدين العام تفقد هامش التحرك نحو تحفيز النمو الاقتصادي .و بذلك كلما يزداد عجز الموازنة تزداد حاجة الدولة الى الاقتراض الداخلي وبذلك تكون هناك منافسة من قبل القطاع الحكومي للقطاع الخاص أي انخفاض نسبة الاستثمارات التي تكون سبباً لأي نمو اقتصادي حقيقي بالإضافة الى زيادة مديونية الحكومة بالعملة المحلية ، أو تلجأ الحكومة الى الاقتراض الخارجي (البنك الدولي أو مؤسسات التمويل الدولية) وهنا يكون عبء الدين بالعملة الاجنبية ويكون تأثيره على ميزان المدفوعات ومن هذه النقطة جاءت الدراسة لتوضح مدى استجابة النمو الاقتصادي للدين العام في العراق للمدة (٢٠٢٠- ٢٠٠٥) فقد تضمن البحث ثلاثة محاور اختص المحور الاول بالاطار النظري للنمو الاقتصادي و الدين الداخلي و الخارجي أما المحور الثاني تضمن التحليل القياسي لأثر التغيرات في حجم الدين العام على النمو الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٥- ٢٠٢٠ باستخدام البرنامج (Eviews 12).

منهجية البحث:

أولا– أهمية البحث:

تنشأ أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي حددته الدراسة من حيث اختيار المتغيرات و المتمثلة بالدين الداخلي و الخارجي (الدين العام) كمتغيرات مستقلة لمعرفة مدى تأثيرها في النمو الاقتصادي والذي يمثل المتغير التابع في العراق وتحديد نوع العلاقة بينهما.

ثانيا– مشكلة البحث:

تنشأ مشكلة البحث من زيادة حجم الدين الذي تلجأ اليه الحكومة لتوفير ايرادات جديدة لمواجهة الزيادة في حجم نفقاتها ،و من الواضح ان هناك تزايداً مستمراً في حجم الدين الداخلي و الخارجي و بناءا على ماسبق تنحصر مشكلة البحث في تحليل تطور الدين العام و بيان مدى تأثيره على النمو الاقتصادي ومن ثم يمكن صياغة المشكلة بالسؤال الآتي:

ما حجم الدين العام (الداخلي و الخارجي) في العراق خلال مدة الدراسة؟ و كيف يكون تأثيره على النمو الاقتصادي؟

ثالثا– أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الاتي:

١– التعرف على مكونات الدين العام و مصادره.

٢–تحديد اثار الدين العام

٣– تحليل الدين الحكومي الداخلي و الخارجي في العراق للمدة (٢٠٠٥–٢٠٢٠).

رابعا– فرضية البحث:

يتم صياغة فرضيات البحث بالشكل الاتي

الفرض البديل (H1) وجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للدين العام (الداخلي و الخارجي) في النمو الاقتصادي في العراق .

الفرض العدمي(H0) عدم وجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للدين العام (الداخلي و الخارجي) في النمو الاقتصادي في العراق .

خامسا– اسلوب البحث:

اعتمد البحث على الأسلوب الاستقرائي في عرض الإطار النظري للدين الداخلي و الخارجي إضافة إلى مفاهيم النمو الاقتصادي ، كما أعتمد الأسلوب الاستنباطي من خلال التحليل القياسي لمعرفة مدى استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات الحاصلة في الدين العام في العراق للمدة (٢٠٠٥–٢٠٢٠).

سادسا–/ حدود البحث:

الحدود الزمانية ٢٠٠٥–٢٠٢٠.

الحدود المكانية الاقتصاد العراقي .

المبحث الاول: الاطار النظري

المطلب الأول : الدين العام

الفرع الأول: مفهوم الدين العام

الدين العام:– هو التراكم الكلي لعجز الموازنة الناتج عن الانفاق الحكومي المتزايد، و يتمثل الدين العام بالنقود الإضافية التي تحصل عليها الحكومة من القطاع الاهلي عن طريق طرح اذونات الخزانة و السندات الحكومية. ويرتبط الدين العام بعجز الموازنة العامة للدولة لذا يعرف الاقتصاديان بومبل و بلندر الدين العام بأنه القيمة الكلية للمديونية الحكومية عندما تتجاوز نفقات الحكومة السنوية الايرادات التي تحصل عليها. اذ من الواضح ان الدين العام الداخلي يعد قرين عجز الموازنة العامة و كلفة اضافية متزايدة مع مرور الزمن. والدين العام محل تأييد و رفض في ضوء ما يفرزه الدين العام من اثار ايجابية أو سلبية على مستوى التوظف و الانتاج و العدالة في توزيع الدخل القومي[٤].ويعرف البنك الدولي للانشاء و التعمير (الدين العام) بانه"تلك الديون التي تسدد لمقرضين رسميين سواء كانوا من الخارج أو الداخل بعملة أجنبية أو سلع و خدمات و تكون مدة سدادها الاصلية أو المحددة أكثر من سنة والتي تعد التزاما مباشرا على شخصية أعتبارية عامة في الدولة المدينة أو بضمانتها" ،أما صندوق النقد الدولي فيعرف الدين العام "مجموعة من الديون المعقودة أو المضمونة بواسطة الاجهزة العامة و المسددة الى المقيمين و غير المقيمين في البلد أي الاجانب و في موعد استحقاق معين[٥].

ويقسم الدين العام على قسمين:–

٤– باسم خميس عبيد،تقدير أثر الدين العام الداخلي على الاساس النقدي في الاقتصاد،٢٠١٧ :ص١٥٨.

٥ –د.مايح شبيب الشمري،حيدر جواد،تحليل أثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر دراسة للمدة (٢٠٠١–٢٠١١)،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادرية،السنة(١١)،المجلد(١٢)،العدد(٣٥)،٢٠١٥،ص٤٠٣.

أ- الدين الداخلي: يعرف الدين الداخلي بانها القروض التي تصدرها الدولة في أقليمها، ويقوم المواطنون أو من يقيمون على أقليم الدولة بصفة عامة بالاكتتاب في قروضها و عادة ما يكتتب في هذه القروض بالعملة المحلية، فالطابع الداخلي للقروض العامة يتحدد بمكان اصدار القرض فاذا تم اصدار القرض في السوق المحلية فان الدين يكون داخليا و حتى لو أكتتب فيه بعض الاجانب[٦].

والدين الداخلي هو"ما تقترضه الحكومة و الهيئات العامة الاقتصادية بالعملة المحلية وعادة يكون المدين جهات جكومية[٧].أي الدين الداخلي يمثل المصدر الرئيسي لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة و أداة من أدوات السياسة المالية لادارة الاقتصاد القومي ،وهو بذلك يُعد ظاهرة اقتصادية توجد في جميع الدول.و تتمتع الدولة بالنسبة للقروض الداخلية بحرية كبيرة اذ انها تضع الشروط المختلفة للقرض،وتبين المزايا الممنوحة للمقترض وكيفية السداد،و كذلك فان قدرة الدولة على الاقتراض الداخلي أكبر بكثير من قدرتها على الاقتراض من الخارج اذ انها لا تستطيع أن تملي شروطها على دولة أخرى أو على المدخرين خارج حدود أقليمها و لكن تعمل على اغرائهم بالمزايا العديدة،أما في الداخل فتعمل الدولة على نجاح قروضها بأستغلالها لكافة الاعتبارات السياسية و الاجتماعية،فتثير في نفوس المواطنين روح الوطنية و الواجب الوطني لتدفعهم الى الاكتتاب[٨].

ومما يشجع الدولة على الدين الداخلي انه لا يترتب على القروض الداخلية اقتطاع من ثروة الاقليم،اذ ان ما تحصل عليه الدولة من أموال المكتتبين يعاد توزيعه بواسطة النفقات العامة،فالقرض يؤدي الى تعديل في توزيع و استخدام الدخول و تعديل في الهيكل الاجتماعي .و يتحدد مدى نفعه أو العبء المترتب عليه بالمقارنة بين استخدام المقرضين لأموالهم وكيفية استخدام الدولة لهذه الاموال[٩].

* مصادر الدين الداخلي:-

تتكون مصادر الدين الداخلي او المحلي من الاتي[١٠]:

*- الاقتراض من البنك المركزي:- هذا التمويل بالعجز ليس له تأثير انكماشي مباشر على الطلب الكلي، لان البنك المركزي ليس مضطرا لتخفيض القروض في مكان اخر حتى يقوم بتوسيع القروض الحكومية ،ومن هنا يقال ان الاقتراض من البنك المركزي ليس له اثر توسعي في الطلب الكلي.

٦ – عبد المولى السيد،المالية العامة- دراسة للأقتصاد العام،دار الفكر العربي،القاهرة،١٩٧٨،ص٣٩٢.

٧ – محمد عبد الحليم عمر،الدين العام(المفاهيم-المؤشرات-الاثار),بالتطبيق على حالة مصر،القاهرة ،جامعة الازهر،٢٠٠٣،ص٤.

٨ –خالد الخطيب،أسس المالية العامة،دار وائل للنشر،الاردن،٢٠٠٣،ص٧٥.

٩ –محمد أبو مصطفى،دور و أهمية التمويل الخارجي في تغطية العجزالدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية- دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٨،الجامعة الإسلامية،غزة،فلسطين،٢٠٠٩،ص٥١.

١٠- محمد حجازي،المحاسبة الحكومية و الادارة المالية العامة،المكتبة الوطنية،الاردن،١٩٩٩،ص١١٤.

*- الاقتراض من البنوك التجارية :- لن يكون لهذا التمويل اثر في الطلب الكلي اذا كان لدى البنوك احتياطيات فائضة ،اما اذا لم يكن لديها احتياطيات فيكون ذلك على حساب القطاع الخاص و هذا يخلق أثر المزاحمة فيخلق ضغوطا تزيل الاثر التوسعي للزيادة في الانفاق الحكومي .و بدلا من الحد من القروض للقطاع الخاص تلجأ هذه البنوك الى البنك المركزي لمساعدتها و النتيجة تشبه الحال التي تحصل فيها الحكومة على هذه القروض من البنك المركزي مباشرة.

*- الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك:- يكون لهذ الدين أثر انكماشي في الطلب الكلي و ينطبق هذا الشكل من الديون على الدول النامية التي تكون فيها الموارد المالية لدى القطاع الخاص غير المصرفي محدودة.

ب - الدين الخارجي:-

هناك مفاهيم عديدة للدين الخارجي وحسب تعريف صندوق النقد الدولي "بانه المقدار القائم من الخصوم الجارية الفعلية و ليس الاحتمالية على المقيمين في اقتصاد ما في وقت معين ،لغير المقيمين و التي تقضي اداء مدفوعات من المدين لتسديد المبلغ الاصلي مع الفائدة عند نقطة أو نقاط زمنية معينة"

أما البنك الدولي فعرفه "الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الاصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة ،وهو مستوجب لأفراد أو لهيئات من غير المقيمين و يسدد بعملات أجنبية أو بسلع وخدمات".

و الدين الخارجي هو "تلك المبالغ التي اقترضها اقتصاد قومي ما، و التي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة، و تكون مستحقة الاداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الاجنبية أو عن طريق تصدير السلع و الخدمات اليها. و يكون الدفع أما عن طريق الحكومات الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة لالتزامات هؤلاء الافراد و المؤسسات الخاصة[١١].

وكذلك يعرف الدين الخارجي "بانها الديون التي تم اصدارها في الاسواق الاجنبية، وعادة ما يتم الاكتتاب في هذه القروض بالعملة الأجنبية[١٢].

و التعريف المشترك الذي اتفقت عليه المنظمات الدولية الاساسية الاربع المعنية بالقضايا المالية وهي صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي، و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، و بنك التسويات الدولية، و ذلك حسب ما ورد في تقرير صندوق النقد الدولي بعنوان "احصاءات الدين الخارجي مرشد لمعديها و مستخدميها في عام ٢٠٠٣"ان اجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساويا الى مبلغ الالتزامات

١١ -فضيلة جنوحات،اشكالية الديون الخارجية و اثارها على التنمية الاقتصاديةفي الدول العربية حالة بعض الدول المدينة،أطروحة دكتوراة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير،جامعة الجزائر،٢٠٠٦،ص٢٦.

١٢ -عبد المولى السيد،المالية العامة- دراسة للأقتصاد العام،مصدر سابق،ص٣٩٢.

التعاقدية الجارية التي تؤدي الى تسديدات مقيمي بلد ما، تجاه غير المقيمين به، ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفوقا بالفوائد أو من دونها ، او دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل(١٣).

* مصادر الدين الخارجي:- تتمثل مصادر الدين الخارجي بكل من القروض الخارجية و المساعدات أو المعونات الخارجية فضلا عن الاستثمار الأجنبي.

أ- القروض الخارجية :-يحتل هذا المورد أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي فيما لو أحسن استخدامه .

وميزتها ،تمكن البلد المتلقي من السيطرة الكاملة على الأموال وليس من حق الجهات المقرضة التدخل فالقروض تصبح مملوكة للدولة على اعتبار إن الدولة المقترضة يكون لها حق الحيازة و التصرف بالأموال،ولكن للقروض التزامات ثابتة ومحددة و المتمثلة بخدمة الدين من أقساط و فوائد تشكل أعباء مالية في حالة عم استخدامها بشكل فعال و نحو المشاريع الإنتاجية(١٤).

ب- المساعدات و المعونات:-تؤدي هذه المساعدات دورا هاما في توفير الغذاء و الدواء و التعليم و الخدمات الاخرى لعدد كبير من الدول النامية وتأخذ أما الشكل النقدي أو سلع و خدمات وتكون بأتجاهين:

الاول:اذا كانت المعونة ملزمة الرد فتسمى بالمساعدة وهي بمثابة قروض ميسرة كالمساعدات الانمائية التي تم تقديمها الى البلدان النامية من قبل منظمة التعاون و التنمية الاقتصادي ة أو من قبل منظمة الابك(١٥).

الثاني: اذا كانت المعونة غير ملزمة الرد فتسمى بالهبة أو المنحة و هي عبارة عن انتقال رؤوس الاموال بشكلها العيني أو النقدي من دولة مانحة الى دولة فقيرة من دون مقابل وغالبا ما تتخذ شكل سلع وخدمات تستخدم عادة لمساعدة الدول الاكثر فقراكما تستخدم في أوقات الكوارث أو لاسباب سياسية(١٦).

و لايمكن ان تعول الدول كثيرا على هذه المعونات كونها متقطعة و غير مضمونة و أقل من النسب المحددة دوليا اذ وضعت الامم المتحدة شرطا ينص على تحويل ٧٠%من الناتج القومي للدول المتقدمة كمساعدات بشروط ميسرة كما انها قد تحمل البلد المتلقي ضغوطات سياسية تولد أثارا سلبية(١٧).

---

١٣ -نيفين فرج ابراهيم،أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك و السببية،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد٧١،٢٠١٥،ص١٠٦.

١٤ -علي ابراهيم بخيت،فجوة الموارد التمويلية وأثرها في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني،اطروحة دكتوراة،كلية الادارة و الاقتصاد،الجامعة المستنصرية،٢٠٠٢،ص٢٥.

١٥ -مغاوري شلبي علي،شروط الديون الخارجية،٢٠٠٤. htt://www.algazeera.net:

١٦ - عبد الكريم أبو هات،خفض الديون العراقية ماذا يعني للمستقبل،مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية،المجلد ٦،٢٠٠٤،ص٥.

١٧ -صباح مجيد العبيدي،القروض الخارجية و مشاكل الدول النامية إزائها،مصدر سابق،ص٥.

ومن الملاحظ ان البلدان النامية لا تهتم كثيرا بالمساعدات المقدمة لها،على أعتبا ران البلد الذي يعطي بسخاء يحاول تعميق التبعية و زيادة صادراته للبلد المتلقي للمساعدة،فضلا عن الاثار السلبية المتولدة كالتضخم(١٨).

ج- الاستثمار الاجنبي:يقصد به انتقال رؤوس الاموال بين البلدان بقصد التوظيف ويكون الانتقال بشكل نقدي أو مادي(١٩).

وقد يكون المستثمر الاجنبي بلدا أو مجموعة بلدان أو شركة أو مجموعة من الشركات أو أفرادا،ويتميز هذا الاستثمار بطول أجله وقد أصبح من مصادر التمويل المرغوب فيها بوصفه الاكثر استقرارا اذ يمثل تمويلاً خارجياً لا يجعل من البلد مدينا للخارج(٢٠).

و تأخذ الاستثمارات الاجنبية شكلين وهما كالتالي:

*الاستثمارات الاجنبية المباشرة:وتعرف بأنها توظيف أموال غير وطنية في موجودات رأسمالية داخل البلد مع الحق في الادارة و الرقابة من داخل البلد أو خارجه عن طريق الافراد أو الشركات(٢١).

و يتمثل بسيطرة خارجية على مشروع مقام في اقتصاد محلي وهو استثمار حقيقي في أصول انتاجية وتعرفه منظمة التجارة الدولية على أنه امتلاك مستثمر مقيم في بلد أصل انتاجي في بلد اخر و يتمركز الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان الغنية بمصادر الطاقة و لا يركز على الاستثمار في مجال التصنيع بل في استخراج الفلزات أو في قطاع الخدمات(٢٢).

*الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة:وهي التي يقوم بها الافراد أو المؤسسات عن طريق شراء أسهم أو سندات تابعة لشركات خارج الحدود الاقليمية للبلد من دون التدخل في الادارة،فهي قرارات تتعلق بأستخدام الاموال للحصول على أسهم و سندات حكومية أو خاصة تابعة لبلد اخر بقصد المضاربة من دون أي تدخل مباشر في قرارات المشروع(٢٣).

18 -Bruce Herriek & Charies P.Kindleberger,Economic Development,1984,p.446.

١٩-كريم مهدي الحسناوي،المدخل إلى الاقتصاد الدولي،مطبعة التعليم العالي،بغداد،١٩٨٧،ص١٤٥.

٢٠- هناء عبد الغفار السامرائي،الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية –الصين أنموذجا،بيت الحكمة،بغداد،٢٠٠٢،ص٦.

٢١-سرمد كوكب الجميل،الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية- التحديات و الخيارات،مجلة تنمية الرافدين،كلية الإدارة و الاقتصاد،جامعة الموصل،٢٠٠٣،ص٥٩.

٢٢ -التقرير الاقتصادي العربي الموحد،٢٠٠١،ص٦٩.

٢٣-نعمان عباس ندا الحياني،فاعلية الموارد المالية الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية العربية للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٠ ،أطروحة دكتوراة،كلية الإدارة والاقتصاد،الجامعة المستنصرية،٢٠٠٥،ص٢٨.

المطلب الثاني – مفهوم النمو الاقتصادي:

نظرا للأهمية الكبيرة التي يتميز بها موضوع النمو الاقتصادي فقد تعددت وتنوعت تعاريفه حسب تنوع و أختلاف أراء المفكرين و المحللين، وعلى هذا الاساس توجد العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي وكالتالي:-

*هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف عبء ندرة الموارد و يولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.

*ويعرف كذلك بأنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن[٢٤].ويعرف "جون ريفوار" بأنه الزيادة في الإنتاج المصاحبة للتحسن التدريجي في الاقتصاد،حيث يمكن الاقتصاد أن يسير في مسار توجه الزيادة في الإنتاج[٢٥].ويعرف "Joseph Schupeter" الى ان النمو ينصرف الى التغير البطيء على المدى الطويل و الذي يتم من خلال الزيادة التدريجية و المستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار.

ويضيف "Milton Friedman" ان النمو الاقتصادي انما يعني توسع الجهاز الانتاجي في اتجاه أو أكثر بدون تغيرات في الهيكل الاقتصادي[٢٦].

المبحث الثاني : تحليل الدين العام و النمو الاقتصادي في العراق :

١. الدين العام

يوضح الجدول(١) الدين الداخلي و الخارجي في العراق و معدلات نموه للمدة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)، حيث نلاحظ ان معدلات النمو شهدت تذبذباً بين الانخفاض و الارتفاع خلال مدة الدراسة ، اذ بلغ الدين الداخلي (ID) أعلى معدل نمو و بنسبة (٧٠,٣٠%) عام (٢٠٢٠)، بينما بلغ الدين الخارجي (ED) أعلى معدل نمو في العام (٢٠١٧) و بنسبة (٩٨,١٣%) حيث ارتفع الى (٢٥,٤٠) مليار دولار و بزيادة مقدارها (١٢,٥٨) مليار دولار عن العام السابق .نلاحظ ان الدين الداخلي استمر بالارتفاع من (٢٠٠٥) و لغاية (٢٠١١) حيث بلغ (ID) (٤,٤٩) مليار دولار عام ٢٠٠٥ ومن ثم ارتفع ليصل الى (١٠,٢٤)مليار دولار عام (٢٠١١) و بمعدل نمو بلغ (١٤,٠٣%) ،كذلك ارتفع ال(ED) في العام (٢٠١١) بمقدار (٠,٦٦)مليار دولار و يعزى سبب هذا الارتفاع و بشكل اساس الى ارتفاع رصيد القروض الجديدة عن السنة السابقة .حيث نجد ان السياسة المالية خلال السنوات (٢٠٠٥-٢٠١١) توجهت نحو

٢٤- محمد ناجي حسن خليفة،النمو الاقتصادي-النظرية و المفهوم،دار القاهرة للنشر، القاهرة،٢٠٠١،ص٧.

25-Jeanrivoire,Ieconomie de marche quesais- je,edition dahleb,Alger,1994,p79.

٢٦ -حمداني محي الدين،حدود التنمية المستدامةفي الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل،دراسة حالة الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية،غير منشورة،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير،٢٠٠٨-٢٠٠٩،ص٦.

الاقتراض الداخلي لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة من خلال اصدار الحوالات ، الا ان الدين الداخلي عاود الى الانخفاض في العام (٢٠١٢) ليصل الى (٩,٦١)مليار دولار و بمعدل نمو بلغ (-٦,١٥%) ، اما الدين الخارجي فانخفض الى (١٦,١٦) مليار دولار و بنسبة(-٧,٨٢%) . الا انه في العام ٢٠١٣ عاود الدين الداخلي الى الارتفاع ليصل الى (١٠,٨٩) مليار دولار و بنسبة (١٣,٣٢%) اما الدين الخارجي فقد انخفض في العام نفسه ليصل الى (١٤,٣٧) مليار دولار و بنسبة (-١١,٠٨%) .استمر الارتفاع في الدين الداخلي للعام (٢٠١٤) و (٢٠١٥) ليصل الى (١٦,٦٣) و (٢٦,٦٤) مليار دولار على التوالي و بنسبة (٥٢,٧١%) و (٦٠,١٩%) تباعا، حيث ظهر هناك ارتفاعا ملحوظا في رصيد الدين الداخلي و هذا يدل على ارتفاع عجز الموازنة و تدوير الدين و خفض التكاليف ، بالإضافة الى الاحداث التي يواجهها البلد و المتمثلة في الصراع المسلح مع تنظيم داعش و الهبوط الحاد في اسعار النفط و التي أدت الى الانخفاض الواضح في السيولة المحلية مما أدى الى لجوء الحكومة الى الاقتراض الداخلي لتمويل ذلك العجز، اذ عملت على اصدار سندات وطنية و سندات التسليم الاجل بالدولار . استمر الدين الداخلي بالارتفاع حيث بلغ أعلى رصيد له في العام (٢٠٢٠) ليصل الى (٥٥,٢١) مليار دولار أما أعلى رصيد للدين الخارجي فكان في العام (٢٠٠٥) و بمبلغ (٣٥,٧٢) مليار دولار .

جدول (١)معدلات نمو الدين الداخلي و الخارجي في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) مليار دولار

السنة	الدين الداخلي ID (١)	معدل النمو ID (%) (٢)	الدين الخارجي ED (٣)	معدل النمو ED (%) (٤)
٢٠٠٥	٤,٤٩	-	٣٥,٧٢	-
٢٠٠٦	٣,٨٤	-١٤,٤٨	٢٢,٠٦	-٣٨,٢٤
٢٠٠٧	٤,١٣	٧,٥٥	٢٤,٨٨	١٢,٧٨
٢٠٠٨	٣,٧٣	-٩,٦٩	٢٦,٧٨	٧,٦٤
٢٠٠٩	٧,٠٨	٨٩,٨١	١٧,٠٥	-٣٦,٣٣
٢٠١٠	٨,٩٨	١,٣٥	١٦,٨٧	-١,٠٦
٢٠١١	١٠,٢٤	١٤,٠٣	١٧,٥٣	٣,٩١
٢٠١٢	٩,٦١	-٦,١٥	١٦,١٦	-٧,٨٢
٢٠١٣	١٠,٨٩	١٣,٣٢	١٤,٣٧	-١١,٠٨
٢٠١٤	١٦,٦٣	٥٢,٧١	١٥,٦٧	٩,٠٥
٢٠١٥	٢٦,٦٤	٦٠,١٩	١٦,٧٢	٦,٧٠
٢٠١٦	٣٩,٢١	٤٧,١٨	١٢,٨٢	-٢٣,٣٣

٢٠١٧	٤٠,٦٢	٣,٦٠	٢٥,٤٠	٩٨,١٣
٢٠١٨	٣٦,٦٢	٩,٨٥-	٢٦,١٩	٣,١١
٢٠١٩	٣٢,٤٢	١١,٤٧-	٢٥,٤٩	٢,٦٧-
٢٠٢٠	٥٥,٢١	٧٠,٣٠	٢٣,٦٠	٧,٤١-

المصدر: الاعمدة (١،٣) وزارة المالية ، دائرة الدين العام ، قسم الدين العام الداخلي والخارجي

الاعمدة (٢,٤) تم احتسابها من قبل الباحث.

شكل (١)

٢. النمو الاقتصادي

يُعد الناتج المحلي الاجمالي (GDP) من المؤشرات المهمة و التي تعبر عن مستوى النمو الاقتصادي للدولة وان توضيح نمو الناتج يعد من النقاط الاساسية و المهمة لمعرفة أماكن الخلل لمعالجتها ،و من بيانات الجدول (٢) و الذي يوضح الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للعراق خلال المدة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)، نجد انه في العام (٢٠٠٦) ارتفع حجم الناتج من (٥٠,٠٦) مليار دولار الى (٦٥,١٦) مليار دولار و بمعدل نمو موجب (٣٠,١٦٤%) و استمر الارتفاع بمعدل النمو خلال السنوات (٢٠٠٧)و (٢٠٠٨) و بمعدل نمو موجب (٣٦,٢٩٥%) و (٤٨,٢٠٤%) على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط بصورة واضحة

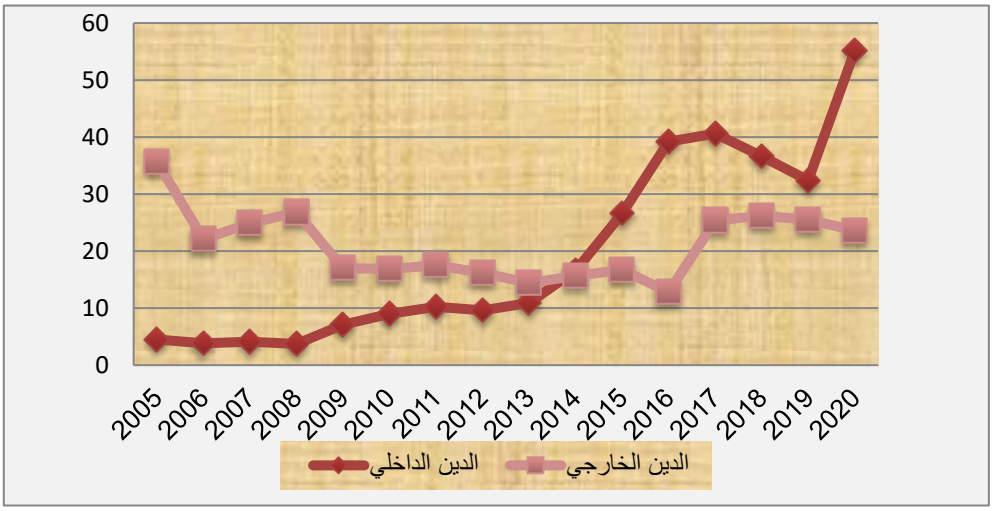

خلال المدة المذكورة، الا انه انخفض في العام (٢٠٠٩) وهذا نتيجة أثر تداعيات الازمة المالية العالمية التي تسببت انخفاض اسعار النفط وبالتالي تراجعت عوائده ، وبعد ذلك اخذ بشكل متذبذب بين الارتفاع والانخفاض وسجل معدل نمو موجب (8.325%) عام ٢٠١٣ ويعود هذا الارتفاع في النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية نتيجة ارتفاع اسعار النفط حيث بلغ سعر برميل النفط ١٠٣ دولار

، الا ان معدل النمو عاود الى الانخفاض ليسجل معدل نمو سالب (5.047-) للعام ٢٠١٤ وهذا نتيجة تراجع اسعار النفط فضلاً عن الاوضاع الاقتصادية المتردية التي يمر بها البلاد بسبب الحرب على الارهاب (عصابات داعش) وزيادة النفقات العسكرية ،فضلاً عن تفاقم ازمة النازحين من المحافظات التي يسيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي الذي الحق الضرر بالاقتصاد غير النفطي بواسطة تدمير البنى التحتية والاصول ،وايضاً تعطيل الحركة التجارية وتدهور ثقة المستثمرين ، بعد عام ٢٠١٣ ، اما عام ٢٠٢٠ بلغ معدل النمو السالب (٢٣,٩٤- %) وهذا بسبب تدهور الوضع الصحي في العالم نتيجة جائحة كورونا والتوقف شبه التام في الاعمال التجارية .

جدول (٢) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للعراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) مليار دولار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (١)	معدل النمو% (٢)
٢٠٠٥	٥٠,٠٦	--
٢٠٠٦	65.16	30.1638
٢٠٠٧	88.81	36.29527
٢٠٠٨	131.62	48.20403
٢٠٠٩	111.66	-15.1649
٢٠١٠	138.52	24.05517
٢٠١١	185.75	34.09616
٢٠١٢	218.03	17.3782
٢٠١٣	236.18	8.324542
٢٠١٤	224.26	-5.047
٢٠١٥	167.83	-25.1628
٢٠١٦	171.32	2.079485
٢٠١٧	189.91	10.85104
٢٠١٨	202.96	6.871676
٢٠١٩	219.82	8.307056
٢٠٢٠	١٦٧,٢	-23.9378

المصدر :العمود (١) – وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء و تكنولوجيا المعلومات ،مديرية الحسابات القومية،البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للاحصاء و الابحاث،التقرير الاحصائي السنوي.

العمود (٢) تم احتسابه من قبل الباحث.

شكل (٢)

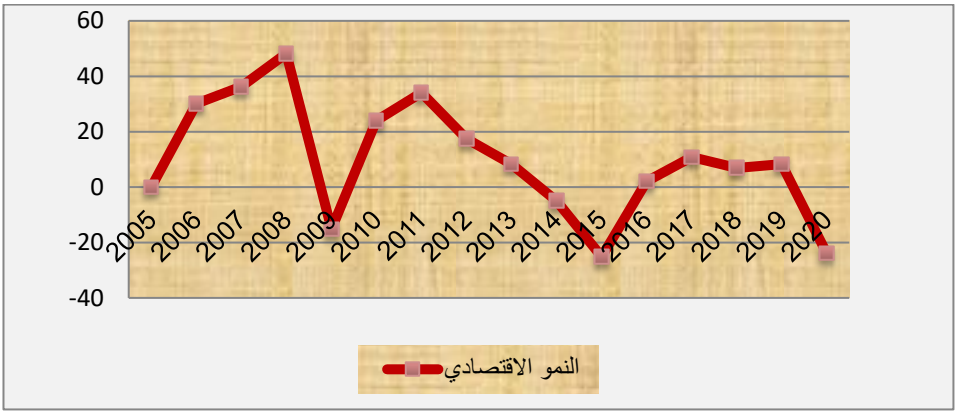

جدول (٣) نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات المدروسة باستخدام اختبار ADF

Variables	Rank of Stationary	test Equation	t-statistics	Prob	Significance
Ed	Level	Intercept	3.299570	0.0338	%5
Id	1st Difference	tre & INt	10.08601	0.0001	%1
GDP	1st Difference	None	4.743144	0.0002	%1

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eveiws١٢

نلاحظ من خلال الجدول (٣) ان المتغير الدين الخارجي(ED) استقر عند المستوى والفرق بدون حد ثابت واتجاه عام حيث كانت القيمة الاحصائية أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% أي انه من الرتبة I (0) . أما المتغير الدين الداخلي(Id) فقد استقر عند الفرق الاول مع حد ثابت واتجاه زمني وعند مستوى معنوية ١% اي انه مستقر من الدرجة (١) I. اما المتغير التابع النمو الاقتصادي(GDP) الذي استقر عند الفرق الاول وعند مستوى معنوية ١% بدون حد ثابت واتجاه ، مما يعني انه خالي من جذر الوحدة عند اخذ الفرق الاول له اي انه مستقر من الدرجة (١)١

جدول (٤) مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات

	ID	ED	GDP
ID	1	-0.0016	-0.552
ED	-0.0016	1	0.1617
GDP	-0.5524	0.1617	1

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج Eveiws١٢

نلاحظ من خلال الجدول(٤) ان هناك علاقة ارتباط عكسية ومتوسطة بين النمو الاقتصادي و الدين الداخلي اذ بلغ معامل الارتباط حوالي ٠,٥٥- بينما كانت العلاقة طردية وضعيفة بين النمو الاقتصادي والدين الخارجي اذ بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي ٠,١٦ .

١. اختبار التكامل المشترك Co-integration test

اختبار التكامل المشترك يوضح هل توجد علاقة توازنية قصيرة وطويلة الاجل ام قصيرة الاجل فقط بين المتغيرات المدروسة وماهي درجة التكامل بينها وكم شعاع للتكامل المشترك لأن النموذج يحتوي على ثلاثة متغيرات. ونتيجة لاختلاف درجة أو رتبة استقرار المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لذا لا يمكن استخدام اختبار جوهانسن لعدم توفر الشرط الازم له. لذا سيتم استخدام اختبار الحدود Bounds test الذي لا يشترط ان تكون جميع المتغيرات مستقرة بالدرجة نفسها كما انه لا يوجد متغير مستقر عند الفرق الثاني.

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(GDP)				
Selected Model: ARDL(4, 1, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 11/23/21 Time: 15:31				
Sample: 2006Q1 2020Q4				
Included observations: 56				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.920653	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	56		Finite Sample: n=60	
		10%	2.738	3.465
		5%	3.288	4.07
		1%	4.558	5.59
			Finite Sample: n=55	
		10%	2.748	3.495
		5%	3.303	4.1
		1%	4.61	5.563

يشير الجدول (٢) الى الكشف عن علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات والتي أظهرت نتائج الاختبار ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل وقصيرة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. اذ ظهر في الاختبار ان قيمة احصائية F المحتسبة والبالغة (٥,٩٢٠٦٥٣) أكبر من الحد الاعلى للاختبار عند مستوى ١%

والبالغة (٥,٥٦٣). وهذا يؤكد على وجود التكامل المشترك مما يؤكد على وجود توليفة مختلفة من العلاقات الخطية بين هذه المتغيرات في الاجل الطويل.

Dependent Variable: GDP				
Method: ARDL				
Date: 11/28/21 Time: 13:09				
Sample (adjusted): 2006Q4 2020Q4				
Included observations: 57 after adjustments				
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (3 lags, automatic): ID ED				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 48				
Selected Model: ARDL(3, 1, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.773657	0.124801	6.199143	0.0000
GDP(-2)	8.39E-16	0.153567	5.46E-15	1.0000
GDP(-3)	-0.227875	0.124743	-1.826759	0.0738
ID	-0.912299	0.367504	-2.482419	0.0165
ID(-1)	0.520134	0.380579	1.366691	0.1780
ED	2.453115	0.639792	3.834236	0.0004
ED(-1)	-1.799298	0.638123	-2.819673	0.0069
C	-0.112600	6.065598	-0.018564	0.9853
R-squared	0.804883	Mean dependent var		9.452006
Adjusted R-squared	0.777010	S.D. dependent var		21.39387
S.E. of regression	10.10258	Akaike info criterion		7.592929
Sum squared resid	5001.044	Schwarz criterion		7.879673
Log likelihood	-208.3985	Hannan-Quinn criter.		7.704368
F-statistic	28.87599	Durbin-Watson stat		2.191214
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

الجدول أعلاه يوضح نتائج نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة والذي بين من خلال معلمات المتغيرات ان هناك علاقة عكسية بين الدين الداخلي Id والنمو الاقتصادي GDP في الفترة الأولى اذ بلغت حولي 0.91- أي ان زيادة الدين الداخلي بمقدار ١% يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار ٠,٩١% وهذه نتيجة منطقية وتتفق مع منطق النظرية الاقتصادية اذ يعد الدين احد محددات النمو الاقتصادي. بينما كانت العلاقة موجبة في الفترة المتأخرة لفترة زمنية واحدة.

بينما كانت العلاقة موجبة بين النمو الاقتصادي والدين الخارجي حيث بلغت 2.45 أي عندما يزداد الدين الخارجي بمقدار ١% يزداد النمو الاقتصادي بمقدار ٢,٥% وهذا مخالف للمنطق الاقتصادي الا اذا كان الغرض من هذه الديون هو تمويل المجالات الاستثمارية الإنتاجية .

والنموذج اجتاز الاختبارات الإحصائية المطلوبة حيث بلغت القوة التفسيرية للنموذج حوالي ٨٠% من خلال قيمة R2 أي ان ٨٠% من التغيرات في النمو الاقتصادي هي بسبب الدين العام الداخلي والخارجي والنسبة المتبقية هي لمتغيرات أخرى لم تظهر في النموذج. اما معامل التحديد المصحح كان ٧٧%.

كما ان النموذج معنوي من خلال قيمة F-test اذ بلغت القيمة الاحتمالية لها ٠,٠٠ فضلا عن خلوه من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال قيمة D.W التي كانت حوالي ٢,٢.

– الاستنتاجات و التوصيات :–

أولا:– الاستنتاجات

١– شهدت معدلات النمو تباينا كبيرا من حيث الارتفاع و الانخفاض، بسبب زيادة الحاجة لتمويل عجز الموازنة ،حيث ظهر الارتفاع الملحوظ في الدين الداخلي بسبب عجز الموازنة بالإضافة الى الاحداث التي واجهها البلد من حيث مواجهة تنظيم داعش الارهابي .

٢– تباينت معدلات النمو الاقتصادي المتمثلة بالناتج المحلي الاجمالي في العراق بين الزيادة و الانخفاض خلال مدة الدراسة و السبب في ذلك الاعتماد الاساسي على عوائد النفط حيث يتأثر النمو الاقتصادي بأنخفاض و ارتفاع اسعار النفط بالإضافة الى الظروف الاستثنائية من حيث زيادة النفقات العسكرية لمواجهة عصابات داعش .

٣– تشير احصاءات الدراسة لوجود علاقة عكسية و متوسطة بين الدين الداخلي (ID) و النمو الاقتصادي ،أما الدين الخارجي (ED) فيرتبط بعلاقة طردية ضعيفة مع النمو الاقتصادي حيث توجه أغلب مبالغ الدين نحو القطاع الاستهلاكي و ليس الاستثماري .

ثانيا:– التوصيات

١–يجب ان يوجه الدين لتمويل الاستثمارات الحيوية كالصحة و التعليم ،وكذلك الاستثمار في الطاقة الانتاجية لغرض المساهمة في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي .

٢–يجب تنويع مصادر الدخل و عدم الاعتماد على النفط حيث يعتمد العراق على النفط كمحور أساس لتمويل النفقات و بالتالي فأي انخفاض لأسعار النفط سوف تنعكس على زيادة عجز الموازنة و بالتالي اللجوء الى الدين الداخلي و الخارجي .

٣-ضرورة اعداد تقارير شاملة عن الدين العام، لغرض الوقوف على المجالات التي ينفق الدين من خلالها و وضع سقف محدد للنفقات العامة للدولة و زيادة فرص القطاع الخاص في الاستثمار .

المصادر :

١. باسم خميس عبيد ،تقدير أثر الدين العام الداخلي على الاساس النقدي في الاقتصاد،٢٠١٧ .
٢. د. مايح شبيب الشمري ،حيدر جواد، تحليل أثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر دراسة للمدة (٢٠٠١-٢٠١١)،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادرية، السنة(١١)،المجلد(١٢)،العدد(٣٥)،٢٠١٥.
٣. عبد المولى السيد، المالية العامة- دراسة للأقتصاد العام، دار الفكر العربي،القاهرة،١٩٧٨.
٤. محمد عبد الحليم عمر، الدين العام(المفاهيم-المؤشرات-الاثار),بالتطبيق على حالة مصر، القاهرة ،جامعة الازهر،٢٠٠٣.
٥. خالد الخطيب ،أسس المالية العامة، دار وائل للنشر،الاردن،٢٠٠٣.
٦. محمد أبو مصطفى، دور و أهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية-دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٨،الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،٢٠٠٩.
٧. محمد حجازي، المحاسبة الحكومية و الادارة المالية العامة، المكتبة الوطنية،الاردن،١٩٩٩.
٨. فضيلة جنوحات، اشكالية الديون الخارجية و اثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة دكتوراة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ،جامعة الجزائر،٢٠٠٦.
٩. عبد المولى السيد، المالية العامة- دراسة للأقتصاد العام، مصدر سابق.
١٠. نيفين فرج ابراهيم، أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك و السببية، مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد٧١،٢٠١٥.
١١. علي ابراهيم بخيت، فجوة الموارد التمويلية وأثرها في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني ،اطروحة دكتوراة ،كلية الادارة و الاقتصاد ،الجامعة المستنصرية،٢٠٠٢.
١٢. مغاوري شلبي علي ،شروط الديون الخارجية،٢٠٠٤. htt://www.algazeera.net:
١٣. عبد الكريم أبو هات، خفض الديون العراقية ماذا يعني للمستقبل، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية ،المجلد ٦،٢٠٠٤.
١٤. صباح مجيد العبيدي، القروض الخارجية و مشاكل الدول النامية إزائها ،مصدر سابق،ص٥.

15. (16)Bruce Herriek & Charies P .Kindleberger, Economic Development,1984.

١٦. (15)كريم مهدي الحسناوي ،المدخل إلى الاقتصاد الدولي ،مطبعة التعليم العالي،بغداد،١٩٨٧.

١٧. هناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية –الصين أنموذجا ،بيت الحكمة،بغداد،٢٠٠٢.

١٨. سرمد كوكب الجميل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية- التحديات و الخيارات ،مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الموصل،٢٠٠٣.

١٩. التقرير الاقتصادي العربي الموحد،٢٠٠١.

٢٠. نعمان عباس ندا الحياني،فاعلية الموارد المالية الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية العربية للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٠ ،أطروحة دكتوراة ،كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،٢٠٠٥.

٢١. محمد ناجي حسن خليفة ،النمو الاقتصادي-النظرية و المفهوم ،دار القاهرة للنشر، القاهرة،٢٠٠١.

22. Jeanrivoire ,Ieconomie de marche quesais- je,edition dahleb,Alger,1994.

٢٣. حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل، دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ،جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير،٢٠٠٨-٢٠٠٩.